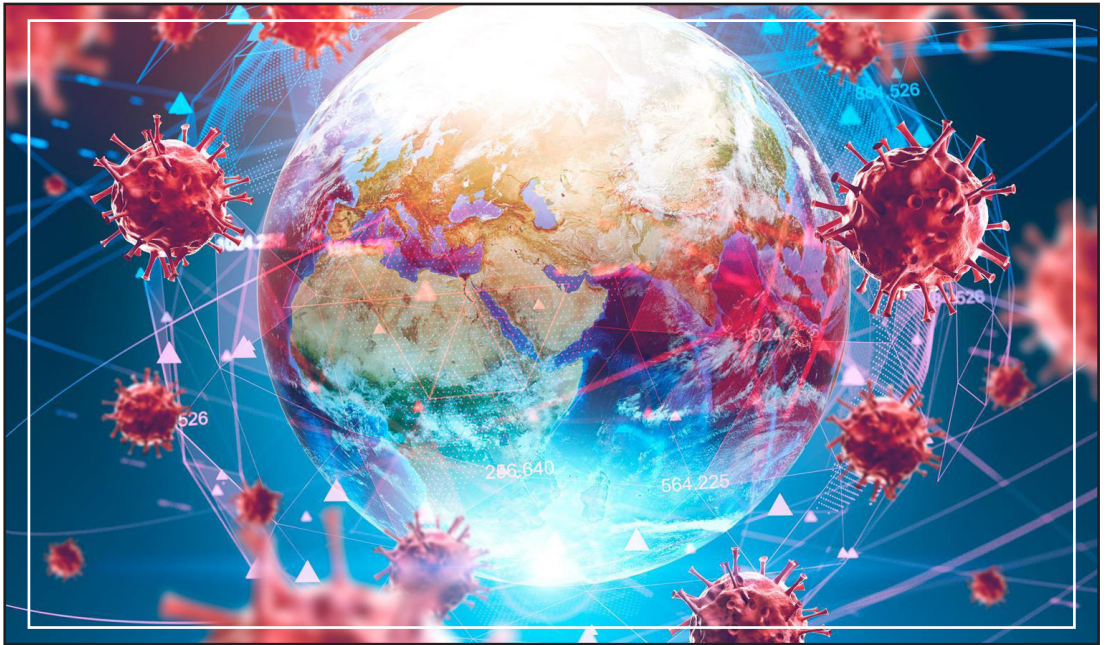




مركز البيان للدراسات والتخطيط  
Al-Bayan Center for Planning and Studies

# كورونا يغير العالم بحلول 2030

ماورو غولن



ترجمة وتحرير مركز البيان للدراسات والتخطيط

## عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرٌ ربحيٌّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تمّم الحقلين السياسي والأكاديمي.

## ملاحظة:

الآراء الواردة في المقال لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبر عن رأي كاتبها.

**حقوق النشر محفوظة © 2021**

[www.bayancenter.org](http://www.bayancenter.org)

[info@bayancenter.org](mailto:info@bayancenter.org)

Since 2014

## كورونا يغير العالم بحلول 2030

ماورو غولن\*

يتوقع الكاتب، وهو أستاذ بمدرسة وارتن ومؤلف كتاب "2030: كيف ستتصافر أكبر الاتجاهات الحالية وتعيد صياغة مستقبل كل شيء"، أن يصبح العالم بحلول 2030 شديد الاختلاف عن ذلك الذي ولدنا فيه وعرفناه، والسبب هو الجائحة العالمية كورونا؛ ويرجح أن يتجاوز التعداد السكاني لأفريقيا نظيره لشرق آسيا للمرة الأولى، وتتخطى أعداد المسنين صغار السن، وينتهي أكثر من نصف صافي الثروة العالمية في أيدي النساء، وتصبح الصين الاقتصاد والسوق الاستهلاكي الأكبر في العالم. وستترك هذه الاتجاهات أثرها على الأسواق الاستهلاكية والعمالية والمالية، فضلاً عن الاقتصاديات والجغرافيا السياسية العالمية.

ويلفت الكاتب إلى التراجع في المعدل العالمي للمواليد منذ عقود؛ بسبب حصول النساء على المزيد من التعليم والفرص في سوق العمل. وقد تسارع هذا المنحني حتى رغم الإغلاق الصحي واحتجاز الأزواج داخل جدران المنزل لساعات طويلة، إذ يتوقع أن يشهد معدل المواليد في الولايات المتحدة تراجعاً بين 300.000 إلى 500.000 العام القادم، بانخفاض يبلغ 10% مقارنة بعام 2019. ويتسبب الركود الاقتصادي ومعدلات البطالة المرتفعة في إرجاء الأزواج الأمريكيين لإنجاب الأطفال؛ مما يؤدي إلى ارتفاع نسب الشيخوخة وسط الأمريكيين. لذا، بحلول 2026، يتوقع أن يصبح عدد الأمريكيين فوق 60 عاماً أعلى من نظرائهم دون 20 عاماً، الذي يحدث للمرة الأولى في التاريخ. وبالنظر إلى هذه التدايعات الديموغرافية للجائحة، لا يتوقع أن يصمد نظام الضمان الاجتماعي أمام احتياجات المتقاعدين لما بعد عام 2030؛ نظراً لعدم وجود العدد الكافي من الأشخاص في سن العمل القادرين على استدامة النظام من خلال المستقطعات الضريبية من رواتبهم.

ويضيف الكاتب أن الجائحة قد فاقمت أيضاً من فجوة النمو بين الأسواق الناشئة والاقتصادات الأكثر تقدماً في العمر في أوروبا والولايات المتحدة؛ لأن الحكومات في شرق آسيا على وجه الخصوص كانت أكثر كفاءة في تنفيذ التدابير الصحية والوقائية الفعالة لدى تعاملها مع الجائحة. يضاف إلى ذلك أن الاقتصاد الأمريكي قد تضرر بشدة من الإغلاق، ومن الاضطرابات في سلسلة التوريد، وخروج العمال الحرفيين من السوق، والتراجع في ثقة المستهلك، إلى حد فاق

\* صحيفة لوس أنجلوس تايمز.

كثيراً مثيله في الصين والهند وبقية الأسواق الناشئة. وكانت أمريكا اللاتينية هي الاستثناء الوحيد، حيث تسبب الفيروس في خراب اقتصادي شامل وعميق يعزى إلى الارتفاع المخيف في معدلات الإصابة والوفاة. في حين شهدت معظم الأسواق الناشئة تراجعاً اقتصادياً محدودة فقط خلال 2020 وستشهد عودة سريعة للنمو في 2021 مقارنة بالوضع في الولايات المتحدة، ناهيك عن أوروبا، على وفق مركز ذا كونفرنس بورد البحثي. خلاصة القول، يتوقع أن يتقدم الاقتصاد والسوق الاستهلاكي الصيني على نظيره الأمريكي في غضون بضعة سنين، أو أسرع كثيراً مما كان متوقعاً من قبل، بدرجة أساسية؛ لأن تضرر الاقتصاد الأمريكي من الجائحة كان أشد كثيراً من نظيره الصيني.

وثمة دور بارز تؤديه الوسائل التكنولوجية في إحداث التغيير العالمي المتوقع، ولاسيما بسبب الإغلاق الصحي والحاجة للتحويل إلى المنصات الرقمية من أجل العمل من المنزل وتلقي الحصص المدرسية ومشاهدة التلفزيون والأفلام والتسوق؛ مما جعل الانتشار التكنولوجي الذي كان يتوقع أن يستغرق عقداً من الزمن في الظروف العادية يتحقق في غضون بضعة أشهر فقط. بيد أن هذه الوثبات التكنولوجية ليست كلها فوائد، بعدما تسببت الجائحة في خلق دوافع جديدة للاستغناء عن العامل البشري حين اضطرت شبكات توريد الشركات، وتضررت المصانع ولوجستيات التوزيع إما بسبب عدم تمكن العمال من الذهاب إلى أماكن عملهم أو إصابتهم بالعدوى، من جملة عوامل أخرى. في هذا السياق، تتوقع شركة أبحاث السوق "انترآكت أناليسيس" أن الاتجاه لإحلال الماكينة محل العامل البشري سيتزايد بداية من العام الحالي نظراً لتحوط الشركات ضد التعرض لهذه الاضطرابات مستقبلاً. ويعكس القطاع الخاص على وجه الخصوص الأثر الأكبر لهذا التوجه على المدى الطويل، حيث تشهد التعاملات بين الزبائن والعمال ميلاً متسارعاً نحو إحلال الماكينة محل التعاملات المباشرة كاستجابة للجائحة.

بحلول 2030 سيعيش أكثر من ثلثي سكان العالم في المدن، وهي زيادة بنسبة 55% مقارنة بما هي عليه اليوم، حتى على الرغم من تسبب الوباء في تعطيل هذا التوجه منذ أن سمح العمل عن بُعد للكثيرين بالخروج من المناطق المزدحمة. فالمناطق الحضرية لا تشغل سوى 1% فقط من إجمالي مساحة الأرض، لكنها هي المسؤولة عن 80% من الانبعاثات الكربونية، الذي سيحتم التصدي لظاهرة التغير المناخي عاجلاً أو آجلاً.

وثمة عامل آخر يؤخر الزحف السكاني العام نحو المناطق الحضرية وينطوي على رفاهية المرأة. فوفقاً لتحليل أجراه بنك الاحتياطي الفيدرالي في مينيابوليس، شهدت الأشهر العشرة الأولى

من عمر الجائحة انسحاب نحو 3 مليون امرأة في الولايات المتحدة من سوق العمل. وعلى وفق استطلاع لمؤسسة غالوب في 2019، اضطرت النساء ذوات أطفال صغار إلى تقسيم وقتهم بين العمل والعناية بأطفالهن في أثناء إغلاق المدارس، وفضلاً عن قيامهن بواجبات منزلية أكثر مقارنة بشركائهن أو أزواجهن. لكن، على الرغم من أن الجائحة قد فاقت من عدم التكافؤ بين الجنسين، إلا أن الترقى المهني المتزايد للنساء، بفضل تمكينهن من الحصول على التعليم والوظائف، يرجح أن يستأنف فور العودة للمدارس؛ مما يقيهن على الدرب صوب الاستحواذ على نصف صافي الثروة العالمية بحلول عام 2030.

وبحلول 2030 سيبلغ التفاوت في الدخل مستويات أعلى من المتوقع قبل الجائحة، التي تسببت في زيادة التفاوت بين العمال الأدنى والأعلى دخلاً. فمن المرجح ألا يستطيع العمال الأقل دخلاً أداء وظائفهم من المنزل، وسيضطرون للعيش في شقق تضم أجيالاً متعددة ويستقلون وسائل المواصلات العامة؛ الأمر الذي يزيد من تعرضهم للإصابة بفيروس كورونا.

في الختام، إن التغيرات الديموغرافية، والاتجاهات الاقتصادية والتكنولوجية المؤدية إلى 2030، تستدعي الاستعداد الجيد لها على الصعيد الوطني، حيث سيجد البلد الذي يعانى من التفاوت الشاسع في الدخل نفسه غير مؤهل للاستفادة من الفرص الاقتصادية والتجارية الماثلة في التحولات الكبرى الجارية، ولن يستطيع تخفيف حدة الألم عن المتأثرين سلبياً؛ وعليه، قد تعاود أجيال المستقبل النظر إلى العقد الحالي إما على اعتباره العقد الذي شهد تدشين مستقبل أكثر إشراقاً عقب الجائحة، وإما كمشروع لتحقيق الازدهار أجهضه الانقسام والعجز عن اتخاذ القرار. فمما لا شك فيه أن تعبيد الطريق أمام 2030 أكثر ازدهاراً سيتطلب علاجاً ناجعاً لتفاوت الدخل، والاستثمار في تعليم العمال المتأثرين سلبياً بسبب التغيير التكنولوجي، وتنسيق الجهود بين الشركات وموظفيها لزيادة الإنتاجية. من دون هذه الجهود، ستواصل الطبقة الوسطى في الاقتصادات الناشئة زحفها للأمام وقطف الثمار بينما تبقى راکدة في الولايات المتحدة.